أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر.

Tuareg crisis and its repercussions on the national security of Algeria

أد. طيبي محمد بلهاشمي الأمين ، أد.صافو محمد/ جامعة وهران 2

الملخص

أزمة الطوارق هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه أمن الوطني الجزائري لأنه مرتبط الجنوب، مصدر الثروة الوطنية، وتفاقم ضعف الدولة في منطقة الساحل الأفريقي وآثارها على السلام والأمن في الدول المجاورة بلدان. ويرتبط هذا إلى الجزائر مباشرة. وتشترك في الحدود البرية الشاسعة مع بلدان الساحل (6343 كم)، التي لديها عدد من الأزمات المعقدة بما في ذلك الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كما من فرص نقلهم إلى زيادة الجزائر. (النيجر ومالي وبوركينا فاسو وليبيا والجزائر). وتقدر بعض التقديرات بنحو 40 مليون terracans، وبسبب التجانس والتقارب الجغرافي، تبقى حركات التمرد ومطالب الانفصال غائبة في ظل غياب واضح منهجي إلى التكامل التنسيق والتكامل في إطار الدولة القومية ، والآثار المتبقية لقوات الأمن الجزائرية موجودة بحكم العلاقة بين الفضاء الساحل الإفريقي والأمن الوطني في الجزائر.

<u>الكلمات المفتاحية:</u> طوارق، الساحل الإفريقي، الجزائر،أمن، سياسة

Abstract;

The Touareg crisis is one of the most important challenges facing the Algerian national security because it is linked to the South, the source of national wealth, and the worsening of the state's vulnerability in the African Sahel and its implications for peace and security in the neighboring countries. This is linked to Algeria directly. It shares vast land borders with the Sahel countries (6343 km), which have a number of complex crises including terrorism, drugs, organized crime, illegal immigration and human trafficking as the chances of their transfer to Algeria increase. (Niger, Mali, Burkina Faso, Libya, Algeria). Some estimates are estimated at some 40 million terracans, and because of their homogeneity and geographic proximity, rebel movements remain and the demands for secession are absent in the absence of a systematic Clear to the Coordination integration and integration within the framework of the nation-state, and the remaining implications for the Algerian security force exists by virtue of the correlation between the African coast space and national security in Algeria.

Touareg, African Sahel, Algeria, Security, Politics

<u>مقدمة:</u>

تعتبر أزمة الطوارق واحدة من أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، وذلك لارتباطها بالجنوب مصدر الثروات الوطنية من جهة، وتفاقم مظاهر هشاشة الدولة في الساحل الافريقي وانعكاسات ذلك على السلم والأمن في دول الجوار الجغرافي من جهة أخرى. ويرتبط ذلك بالجزائر مباشرة، فهي تتقاسم حدودا برية شاسعة مع دول الساحل(6343كم) التي تعيش أزمات متعددة ومركبة

أهمها: الارهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة ،الهجرة الغير شرعية وتجارة البشر مع تنامي فرص انتقالها الى الجزائر، الأمر الذي تستغله القوى الكبرى في المنطقة لتوسيع نفوذها في المنطقة، خاصة وأن الطوارق يشكلون أقلية منتشرة في خمس دول وبنسب متفاوتة (النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا، الجزائر) ، وتشير بعض التقديرات الى حوالي04 مليون طارقي ،وبحكم تجانسهم البشري وتجاورهم الجغرافي تظل حركات التمرد قائمة ومطالب الانفصال واردة في غياب منهجية واضحة لتحقيق التكامل والاندماج في اطار الدولة–الأمة، وتبقى تداعيات ذلك على الأمن الجزائري موجودة بقوة بحكم العلاقة الارتباطية بين فضاء الساحل الافريقي والأمن الوطني في الجزائر.

أهداف و أهمية الدراسة

1 – تحليل البيئة الدولية السائدة ومدى تأثير أزمة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي.

2 – رصد واقع الأداء الأمريكي في منطقة الساحل و خلفيات تحركاته.

3 – محاولة وضع بعض التصورات لما سيؤول إليه الوضع في الساحل الإفريقي.

4 – لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة هذه الأزمةو العمل على تظافر الجهود للحد من توسعها.

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي ساعدنا على الإلمام بالتطور التاريخي لهذه الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وكيف تم تصدير مصطلح الطوارق عبر حقب تاريخية و التركيز عليه بعد الدول الكبرى في المنطقة.

ونظرا لطبيعة الموضوع السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، فقد حاولنا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر من أساليب التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم للظاهرة المدروسة، ووصفها و جمع المعلومات بشأنها وتحديد المشكلة وتقييم الظاهرة وربطها بالواقع.

هذا بالإضافة إلى استخدامنا لمنهج تحليل المضمون الذي يجيب على جانب من فروض وتساؤلات الدراسة من خلال تحليل خطابات رئاسية رسمية و كذا وثائق تخص المشروع في حد ذاته.

الإشكالية:

والسؤال الرئيس :كيف تؤثر أزمة الطوارق في الساحل على الأمن القومي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

1- إن الأزمة التارقية في دول الساحل الإفريقي قد تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق مما يؤدي المساس بوحدة الجزائر

2- إن دول الساحل الإفريقي ترضخ لمطالب الجماعات الانفصالية مما يؤدي إلى مخاطر على الأمن الجزائري

3- التدخل الفرنسي في مالي قد يهدد الأمن القومي الجزائري ومبادئ سياسة الجزائر الخارجية

4- تتعامل الجزائر مع الأزمة التارقية بالاعتماد على مفهوم الاحتواء وبالتالي تقضي على جذور التطرف والارهاب والجرائم المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

وللإجابة على ذلك تم وضع خطة من أربعة محاور:

المحور الأول: **أصل التسمية وجذور الأزمة:** الطوارق يقصد بها الرجال الزرق كناية عن غلبة اللون الأزرق على من يلبسه الطوارق ، وفق ذلك الاعتبار فقد ذهب البعض إلى احتمال أن التسمية قد

اشتقت من اسم الوادي الذي سكنته بعض القبائل الملثمين قديما وهو وادي **ورغة** ويسمى بالطارقية – تارجة–ومعناه الوادي أو مجرى النهر.

ويرى الأخرون أن تسمية التوارق اشتقت من تارقا وهي التسمية الثانية لمنطقة فزان بليبيا وهي إحدى معاقل الطوارق بليبيا. ويطلق بعض الباحثين على الطوارق أحيانا بوركينا رجال الصحراء الزرق ، وهو شعب من الرحل والمستقرين الأمازيغ يعيش في الصحراء الكبرى خاصة في صحراء الجزائر ، مالي ، النيجر، ليبيا، بوركينا فاسو ، الطوارق مع خلط من العادات الإفريقية ، ولهم نفس هوية سكان شمال إفريقيا في اللغة الأمازيغية بلهجتها الطوارقية. فهم فئة محافظة على الحضارة الأموسية القديمة بإفريقيا، حيث المرأة هي صاحبة القرار واللقب والنسب، وهي من تمتلك السلطة فعليا، تثبت الطوارق بتقاليدهم خصوصا في اللباس إذ يتلثم الرجال غطاء للوجه دائما عند تجولهم في الخارج، قد يكون هذا التقليد ناتجا عن الظروف القاسية للبيئة الصحراوية التي يعيشون فيها ولكن له دلالات ثقافية اكبر ويسمى اللثام فمن العيب أن يظهر فمه للآخرين[1]

ويفضل الطوارق أن يطلق عليهم اسم "إيماجغن" Imageren أو "تماشق" tamasheq وهما مرادفان "الأمازيغ" tamazight ومعناها "الرجال الأحرار" وحسب الباحث الطوارقي من النيجر "محمد أحمد شفيع" فإن الطوارق من النيجر يسمون أنفسهم "كل تماجق"، أو "إيماجغن" ويسمون أنفسهم بنفس الاسم مع تغيير طفيف في شمال مالي فيقولون "كل تماشق" أو "إماشغن"، في الهقار "كل تماهق"، فالاسم ينتسب إلى كلمة "تماجقت" النى نجدها في التاريخ القديم، والتي تنسب البربر إلى جدهم أمازيغ، وهذه الصفة

[1]-مزارة زهيرة، ميلود عامر ،ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال"، **مجلة أفاق للعلوم**، الجزائر- الجلفة، العدد 10،جانفي 2018،ص290.

يصححها اتفاق هذه الشعوب على هذا الاسم سواء "تماشق" أو "تماجقت" أو "تمازيغت" أو "تماهقت".[1]

ومن هذه التسمية يستمد الطوارق لغتهم الأمازيغية التي يطالبون بالاعتراف بها كلغة وطنية ورسمية.

وتعد منطقة الطوارق من البؤر ذات البعد الجيو سياسي الصعب ،وذلك بالنظر الى طبيعتهم البدوية والارث الاستعماري الذي جعلهم قبائل مشتتة بين العديد من الدول الحديثة الاستقلال أنذاك، فهم ينتشرون من جبال **الأهقار** و**جانت** في الشمال إلى غاية "دلتا نهر النيجر" في كل من بوركينافاسو والنيجر جنوبا، ومن الحدود الليبية–النيجرية شرقا الى غاية ضفاف "نهر السنغال"غربا[2]، وعلى الرغم من عدم دقة الاحصائيات وغياب تقديرات رسمية ودولية بعدد الطوارق في الدول الأفريقية، فهنالك تقديرات بأن عددهم الإجمالي هو (3.5) ملايين نسمة، حيث يوجد منهم في النيجر ومالي ما يقارب (85%)، و(15%) في ليبيا والجزائر، وهذه النسب تؤكد بأن الطوارق يشكلون ما نسبته بين (10%) إلى (20%) من إجمالي سكان النيجر ومالي.

وتدين غالبيتهم بالديانة الاسلامية على المذهب السني ،حيث اعتنقوا الاسلام منذ القرن السابع الميلادي.

ويقوم التنظيم السياسي للطوارق في شكل اتحادات تحت اشراف قائد يسمى "أمنوكال amenokal" يختار على أساس الكاريزما وشجاعته في القبيلة، ويرتكز النشاط الاقتصادي على البداوة الرعوية التي تحددها الظروف المناخية وهو ما يفرض حكة دائمة بين الشمال والجنوب بحثا عن المراعي ونقاط المياه.

وهمشت غالبية الأنظمة المتعاقبة على السلطة في دول المنطقة الطوارق وجعلتهم بعيدين عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحجة تهديدهم للأمن الوطني، ومن ثم معاملتهم خارج دائرة المواطنة

[1] -علي الأنصاري، الطوارق 2 الساحل المخيف، منشورات منظمة تامانيوت، ص 21.

[2] Stephanie E. Santos, "The Tuareg: Place and People In Self Determination", Workshop in Political -Theory and Policy Analysis , Bloomington: Indiana University 2013,p.6-

الكاملة.وتراوحت مطالب الطوارق بين الحكم الذاتي والاعتراف بهويتهم، ووصلت الى درجة الانفصال وهو ما يهدد وحدة واستقرار الكثير من دول المنطقة.

والطوارق هم في الأساس فخورين عندما يكونوا مستقلين ومكتفيين ذاتيا، ويكرهون أي تدخل أو إكراه من السلطة الخارجية، فالحكم الذاتي يعطيهم حرية التحرك بدون حواجز في الرقعة الشاسعة من الصحراء ،وبالتالي يمكن تفهم الجروح العميقة التي تسببت فيها الحدود التي قسمت أراضي الطوارق في وقت مبكر منذ 1960...فهم يأملون في العيش دون خوف في بيئة خالية من العنف سواء الممارس من قبل الدولة أو دول الجوار أو الأجانب، ويحافظون على علاقات جيدة مع المجموعات العرقية الأخرى في الصحراء كأمر ضروري لمفهوم حرية الطوارق[1]

ولعل أهم توصيف **لجذور أزمة الطوارق** أنها نزاع قديم وممتد وذو طابع هيكلي يتعلق بمسألة الاندماج السياسي والاجتماعي، وما تبعها من إقصاء سياسي وتهميش اقتصادي لفئة الطوارق أي مشكلة بناء الدولة في المنطقة. وكانت الانتفاضة الأولى للطوارق ضد حكومتها عام1963 التي أطلق عليها اسم" ثورة كيدال" ومثلت هذه الأحداث أول اختبار حقيقي يمتحن مدى صلابة العقد الاجتماعي الهش للدولة المالية التي فشلت في دمج مواطنيها في هوية مجتمعية موحدة ،وقد كشفت الممارسة السياسية على صعيد أنماط الصراع وعدم الاستقرار لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبالأخص دولة مالي ، أنه لا يزال المرء يعتمد على جماعته السلالية فهي أمنه وملاذه الاجتماعي ولا ريب في أن أولوية الولاء للجماعة العرقية ومن ثم الأقاليم، وليست الدولة بإشكالها وتقسيماتها الحالية ، أي أن ولاء الانسان الإفريقي إنما يكون للقبيلة التي ينتمي إليها ، باعتبارها تمنح للفرد هوية تميزه عن الآخرين شأنها في ذلك شأن القومية في المجتمعات المعاصرة ،وغالبا ما تتداخل القبيلة بإقليم معين، وهذا ما

[1]-stabilité politique et sécurité en Afrique de l'ouest et du nord ;service canadien du renseignement de sécurité avec le cabinet du Royaume-Uni,points saillants de la conférence,publication de la série regards sur le monde :avis d'exper,2014,pp57-58.sur le site :www.scrs-cris.gc.ca

تسبب في نشوء حركات احتجاجية في معظم الدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة في إقليم شمال مالي أين ظهرت حركة مطالبة بالانفصال عن الدولة –الأمة، الأمر الذي ينعكس سلبا على أمن واستقرار الدول المجاورة.

ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها مع المجموعات المسلحة الطوارقية. واستمرت هذه التمردات تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى. وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولا إلى تمرد عام 2006 حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق و الحكومة المالية تحت رعاية الجزائر وحققت الحكومة بناء عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعا[1] وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها كانت دائما مناطق منسية وخارجة عن حسابات السلطة المركزية في باماكو، ثم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف.

واستمر الوضع هكذا إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء 17 كانون الثاني/ يناير 2012 وهي منكا الموجودة على الحدود النيجيرية، وتسالت على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظتي كيدال وغاو.[2] وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق.

المحور الثاني: النزاع في شمال مالي

شمال مالي منطقة واسعة في قلب الساحل الافريقي تمتد على مساحة 922.490 كلم^2 من الحدود الجزائرية، الموريتانية، النيجر وبوركينافاسو، لذلك فإن اتساع الفضاء وتماس الحدود جعل من المستحيل

[1] Edmond bernus, « Etre Toureg au Mali » politique africaine, no 47 (octobre 1992) P.27
[2] Le sahel en crise, Question international, No58, Novembre-decembre 2012, p10.

عمليا السيطرة على هذه المنطقة في شمال مالي مع دولة ضعيفة إلى حد غير موجودة (الغياب الفعلي للإدارة في بعض المناطق)، عدم فعالية وكفاءة الأجهزة الأمنية... إلخ ، الفقر وانعدام الأمن وآفاق التنمية جنبا الى جنب مع البيئة العدائية التي تضع الشعوب في وضع غير مستقر ومزمن، ما ينتج عنه اثار ضارة غالبا ما تثير حركات تمرد مسلحة مصحوبة بأعمال عنف ،الأمر الذي يقوض بشكل خطير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية في الشمال[1]

وبالفعل هو ما حدث في مالي منذ التسعينات ولا يزال يتكرر وصولا الى انقلاب2012 ،الذي عكس ميزان القوة فلأول مرة يكون الاختلال لصالح الطوارق ،فعقب نهاية الحرب الليبية عاد المقاتلين الطوارق الذين تم تجنيدهم في جيش القذافي الى البلاد بكميات أسلحة ذات نوعية لينهار الجيش المالي بعد شهرين، ما أدى الى انقلاب في باماكو ضد الرئيس Amani toumani Touré[2]، حيث أعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء ردا على سوء إدارة الرئيس توري للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه عن تسليح الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي وقام الاتحاد الإفريقي بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدتها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني.

كذلك قامت جماعة الأيكواس بتحذير الانقلابين من تداعيات هذا الانقلاب و ضرورة التراجع والا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية و دبلوماسية على الانقلابيين الماليين[3] وبعد التداعيات التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة.

[1] -Sidibe,kalilou ,Security management in northen mali :criminal networks and conflict resolution mechanisms,research report,Institute of development studies,uk,August 2012,p12.

[2]-taje,mehdi,les géopolitique de la guerre au mali, séminaire international sur la sécurité et le développement au sahel et au sahara, niger : au palais niamey, 15-16 février 2013, P03.

[3] -Edmond bernus, op.cit, p27.

قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 6 أبريل 2012 ،هذا الفعل الذي لم يعترف به المجتمع الدولي بل نبذه و حاول دعم عودة السلطة المالية إلى الشمال ،الذي تعامل معه المجتمع الدولي بوصفه وكرا للإرهاب،فجاء قرار مجلس الأمن رقم 2081 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس 3الأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي،في ظل هذا الوضع جاء التدخل من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر .

المحور الثالث:الثروات الطبيعية والتدخل الخارجي:

تكتسي منطقة ساحل الصحراء أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريطا واضحا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية[1]

توجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة، وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام، والذي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد، واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس، ويقدر الاحتياطي ب 3.27 مليون طن من النحاس عالي الجودة، ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر بـ: 280 ألف طن، كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وباماكو في فصل المطر وكذا نهر السينغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة.

[1]- جارش عادل،تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري.على الرابط:
http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto

من المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي خصوصا في السودان وتشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لا سيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذ المنطقة صحراوية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكريا على المنطقة وفرنسا ثقافيا في ما يسمى "الحزام الفرانكفوني"، والصين اقتصاديا.

لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض، وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالمواد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثم صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي، تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة ومن شأن استراتيجيات الإحاطة والإحاطة المضادة أن تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية الجيواقتصادية ومن ثمة الجيوأمنية التي تشكل هيكلة الفضاء الساحلي.[1]

ومع دخول موريتانيا، النيجر وتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط و اكتشاف حوض تاوديني(BASSIN DE TAOUDENI) وما يحتويه من ثروات معدنية (بترول ويورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليميا ودوليا، ومع اليورانيوم الذي يمثل 68 % من صادرات النيجر، والذهب 70 % من تعاملات مالي الخارجية علاوة على قطاع الحديد و النحاس في موريتانيا، والزنك في بوركينافاسو. إلا أن الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الإنسانية، بالنظر الى أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج

[1]-مركز الصحراء للدراسات و الاستشارات: ملف "الاقتصادي": التنقيب عن النفط في موريتانيا،
-http: //essahraa.net/index.php/2012-12-01-20-14/8654qq-html

الاجتماعي و العجز الاقتصادي، و هشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الأمن الإقليمي و العالمي.[1]

تزخر دول جنوب الجزائر التي تنتمي الى منطقة الساحل بثروات هامة منها المكتشفة ومنها الباطنية التي هي قيد الاستكشاف، فمالي مثلا تعد ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا وتمتلك حاليا سبعة مناجم من الذهب قيد الاستغلال مع استكشافات ضخمة جارية، وهناك مؤشرات واضحة على مخزون كبير لليورانيوم في مالي، و تظهر إمكانات اليورانيوم في منطقة " فاليا falea " التي تغطي مساحة 150 كيلومتر مربع و تمتد إلى شمال غينيا، وتشير التقديرات الأولية الى مخزون يصل الى 5000 طن في هذه المنطقة، إلى جانب مشروع " كيدال " شمال شرق مالي، و هو مشروع واسع يغطي منطقة جيولوجية معروفة باسم Lforas Des LAdrar هذا بالإضافة إلى توقعات إلى أن يصل مخزون اليورانيوم في منطقة " جاو " الى 200 طن.

أما مادة الماس، فلدى مالي القدرة على إستغلال ما تملكه من حجر الماس في المنطقة الإدارية للكايس، تم إكتشاف (30 أنبوبا) من الماس، وقد تم انتشال ثمانية ألماسات صغيرة في المنطقة الإدارية للسيكاسو(جنوب مالي). هذا إلى جانب الأحجار الكريمة و المعادن النادرة والحديد، و غيرها من المواد الهامة في مالي، ولكن لاتزال غير مستغلة، وتمتلك مالي حسب التقديرات الأولية أكثر من 2 مليون طن من احتياطيات خام الحديد، وتقدر احتياطات البوكسيت 2.1 مليون طن في مالي. وفي مجال النفط فيرجع استكشافه الى السبعينيات من القرن الماضي. ولا تزال عمليات البحث تتوقع استكشافات جديدة وكذا إمكانيات الإنتاج والصادرات النفطية. وتشير التقديرات الى أن مالي يمكن أن توفر طريقا مفضلا

[1]- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحدي والرهانات**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010 ،ص88.

واستراتيجيا لتصدير النفط والغاز في منطقة جنوب الصحراء الكبرى باتجاه الدول الغربية، إلى جانب هذا هناك دائما إمكانية ربط حوض " تاوديني " في مالي بالسوق الأوربية مرورا بالجزائر.

أما النيجر فتعد من أكبر منتجي مادة اليورانيوم في العالم، وتقوم الشركة الفرنسية " أريفا " باحتكار استخراجه هناك حيث تعتمد عليه فرنسا بنسبة كبيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية، إضافة الى الثروات الأخرى التي من المرجح أن يحتويها باطن أرض النيجر والتي تتنافس الدول على عملية الاستكشاف فيها، وهو نفس الحال بالنسبة لموريتانيا حيث اكتشفت مؤخرا احتياطات هامة من الغاز والنفط فيها تبلغ الاحتياطات المؤكدة حوالي 500 مليون برميل من النفط، و 85 مليار متر مكعب من الغاز، ولا تزال عمليات الاستكشاف جارية بشكل متسارع.

وانطلاقا من هذا الوضع الجيو-اقتصادي حافظت فرنسا على علاقاتها التاريخية والاستعمارية بالقارة ، فرغم استقلال المستعمرات الافريقية ، وبقيت تبعيتها للإمبراطورية الفرنسية قائمة، وهي تدرك بأن وضع القوة الكبرى مرهون باستمرارية نهبها واستغلالها لثروات افريقيا.

ومنذ الاستقلال يستند الوجود الفرنسي في المستعمرات السابقة على ثلاثة ركائز: المجال النقدي من خلال منطقة الفرنك التي تضم14 دولة افريقية، شبكة الخبراء الفرنسيين في المؤسسات التعليمية والمالية للدول الافريقية، والدعامة المهمة هي القوة العسكرية من خلال الانتشار الدائم للقوات الفرنسية في عدة قواعد عسكرية متفرقة بجميع أنحاء القارة بما في ذلك الساحل الافريقي، وتدخلت فرنسا بشكل مفرط في النزاعات الافريقية ولا تتردد في ذلك متى استشعرت ما يهدد مصالحها الاقتصادية ومكانتها في القارة.

وفي هذا الاطار جاء التدخل العسكري في مالي لتبدأ العملية تحت اسم Serval في أوائل جانفي2013 خصوصا بعد تحالف القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي وأنصار الدين واستيلائهم على شمال ووسط البلاد، وكشف هذا التدخل أن فرنسا تواصل تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في افريقيا

كما أظهرت ثباتا في سياستها الخارجية نحو افريقيا ،فقد صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أثناء زيارته الى دكار في أكتوبر 2012 أن:" الديمقراطية ،حقوق الانسان ،الاحترام المتبادل والعلاقات الاقتصادية والطاقوية من أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الفرنسية نحو افريقيا".

ولتعزيز حضورها الامني في المنطقة ،عملت على تشكيل تحالف اقليمي ضد الارهاب بالتعاون مع بعض دول الساحل(بوركينافاسو، موريتانيا، مالي ،النيجر)،والهدف من ذلك محاربة الجماعات المسلحة في كامل المنطقة وليس مالي فقط، وتجسد ذلك في عملية barkhane التي كانت في أوت 2014 بثلاث دول من الساحل الافريقي، في كل من مالي بالشمال(Tessalit)،في شمال التشاد(Faya largean)،وفي النيجر (Porte de madame) لاعتراض الجماعات الارهابية.[1] وهو توجه استراتيجي جديد يقوم على أساس الشراكة والتعاون مع دول الساحل، وعلى الرغم من أهمية هذا التعاون في مكافحة الارهاب، فإنه ومن دون شك لا يخفي الاطماع الفرنسية في تكريس الهيمنة على القارة الافريقية، خاصة مع وصول قوى عالمية اكثر تنافسية الى القارة، وهو ما يشكل ضغطا مضافا على الأمن القومي الجزائري.

المحور الرابع : الدبلوماسية الجزائرية وتداعيات الأزمة التارقية

أدت التهديدات الأمنية الإقليمية التي شهدتها مناطق الساحل الافريقي بدفع الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2016 إلى التحرك ، مما جعلها تبحث عن الأساليب التي تجعلها تتوافق معها ، وغالبا ماحظيت مقاربات الجزائر بالإحترام والتقدير في هذا المجال ، رغم الانتقادات التي وجهها البعض لها بسبب التزامها بالصمت ازاء بعض القضايا في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على دبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات.

[1] -Houenou, A Seminakpon, "la force barkhane :nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique",paix et sécurité Européenne et internationle,n01,2015,p04.

يعتبر البعض أن سياسة الجزائر الأمنية اتجاه منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص حيث تمتاز العلاقات الجزائرية-الساحلية بالتقطع وعدم الاستمرارية ، وهذا راجع الى غياب دور الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة وجود خطر يهددها مثل أزمة مالي وليبيا ، وهو ما فسح مجالا أمام دول أخرى لإقامة علاقات مع فاعلين في المنطقة كانت في الغالب ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم مصالح الجزائر ، فلم تستخدم الجزائر كل امكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة .

هذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع الى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية كحال اهتمامها بالشمال ، ويرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي بطبيعة التهديدات الأمنية فقط في هذا الأخير ، ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر.فإذا أخذنا بفكرة أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة الأمريكية وأن هذه الأخيرة تضخم حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى ، فإن التهديدات الإقليمية القائمة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الجوار مواجهتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية ، وذلك انطلاقا من متغيرين هما:

-الجهود الجزائرية الإقليمية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ومواجهتها في حال نجاحها سوف يخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة وبالتالي ستفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى دائما من خلاله الى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي.

-ان وجدت دول الساحل الإفريقي في تعاونها مع الجزائر أنه سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة الى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.

فيما يخص الخطر على الأمن الجزائري الذي أصبحت مهددة به في محيطها الخارجي حيث حاولت أطراف إقحامها في نزاعات لا مصلحة لها فيها، ولكن بفضل سياستها الحكيمة ودبلوماسيتها المحترفة خرجت من كل المطبات إلى الآن بسلام. بدايتها بأحداث أم درمان من أجل قضية ظهرت في ظاهرها أنها من أجل مباراة في كرة القدم لكن في أعماقها هي تمزيق لأي روابط بين الشعبين ثم افتعال مشكل عدم تأييدها للثورة الليبية و للمجلس الانتقالي إلا بعد القضاء على معمر القـذافي و تسلم الانتقاليين للحكم.

وكذا قضية الأَزواد في صحراء مالي التي تم إقحامها فيها بخطف دبلوماسييها ومحاولة إجبارها على دفع الفدية على الرغم من أنها كانت أول بلد جرمها.[1]

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من القوى الدولية بعد أن كانت و لوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات ، الإستراتيجية منها والاقتصادية و السياسية. إلا انه و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد ، ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة و تغيرت الرؤية الأمريكية للساحل الإفريقي فأصبح احد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحسابات الأمريكية . وان كان المبرر لهذا الاهتمام ترجعه الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تأزم الوضع في الساحل الإفريقي وما يمكن أن يشكله من تأهيله للأمن الدولي ككل ، إلا انه يجب طرح سؤال في غاية الأهمية إلا وهو : هل فعلا وصل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي إلى مرحلة متأزمة بإمكانها إن تتوسع خارج الإقليم و تضر بالمصالح و الأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة و الأمن الإقليمي بصفة عامة أم أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لا يرجع فقط إلى الأبعاد الأمنية و إنما يتعداها إلى أبعاد أخرى.[14]

[1] Edmond bernus, op.cit, p28-29.

تشهد منطقة الصحراء و الساحل الإفريقي (العالم التارقي) عدة تهديدات أمنية كالهجرة غير النظامية و الجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب، هذه الظواهر تعبر عن فشل دولياتي محتمل و عجز عن أداء للوظائف.

1–قضية الهجرة غير النظامية

إن المشكلة الأمنية في المنطقة الساحلية الصحراوية لم تقتصر على الإرهاب و أنواع الجريمة المنظمة فقط بل أكثر من ذلك تعدت إلىالأزمات الاقتصادية المتتالية و التي ضربت المنطقة لفترات زمنية طويلة حسب كل بلد ،و الصراعات المسلحة التي امتدت إلى مناطق واسعة ساهمت في هروب الآلاف من المدنيين من بؤر التوتر و الكوارث الطبيعية كالتصحر انتشار الأمراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية و غياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة و الحدودية . [1]

و حسب تقديرات " اليونيسيف" فعدد الأشخاص الذين فروا من مناطقهم في إفريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص منهم 06 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين . الانقلاب العسكري في مالي سنة 2012 الذي أدىإلى التدخل الفرنسي في 11 جانفي 2013 مما أدىإلى اشتداد بؤر التوتر في المنطقة ، هذه الاضطرابات ساهمت في هجرة الآلاف من الماليين إلى الدول المجاورة كالجزائر هروبا من ماسي الحرب.

وما يلفت النظر أن المهاجرين الذين يوجدون في الجزائر يعاملون في معظم الحالات بطريقة إنسانية مقارنة بالدول المجاورة وهو الشيء الذي ساعد على توطين عدد منهم في الجزائر وأسسوا تجارة خاصة بهم ووجد الكثير منهم العمل في الأشغال العامة و البنى التحتية ، كما نشط الكثير من المهاجرين خصوصا الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة و ذلك لمعرفتهم بمسالك الصحراء و هذا يعتبر كعامل أساسي في الربط بين شمال إفريقيا و جنوب الصحراء

[1] فاضل ربيعي ،ما بعد الاستشراق الغزو الأمريكي للعراق و عودة الكولونيا لات البيضاء،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت:ط1،2007،ص190

2-تنامي ظاهرة الخلايا الإرهابية

يمكن الأخطر امنيا في شبكة التحالفات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي مع متمردي الطوارق ، وفي هذا الصدد نفى " إبراهيماغباهانا" تلك الاتهامات و صرح قائلا : " أولا الجماعات الإرهابية لاتتحرك أبدا ضمن المناطق التي تتواجد بها ، فهم في شمال تومبوكتو ، و العلاقة التي تجمع بيننا هي الحرب ، فمنذ سنوات و نحن في عداء مستميت ، و اعتقد بأنه منذ أشهر لم يقع أي اشتباك بيننا بعد فرارهم إلى مناطق محيطية بتمبكتوتفاديا لعناصرنا ، وان وقعوا بين أيدينا فمصيرهم معروف لان قضيتهم ليست قضيتنا ، نحن نحث عن السلم أما الجماعات الإرهابية فما وراءها إلا القلاقل".

3- **النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي :**خاصة منها الطوارق في مالي و النيجر ، و مخلفات الحرب في ليبيا ، و الحرب في تشاد و بوركينافاسو ، و دول جنوب الصحراء ، نظرا لتعطيلها للنظام و القانون و أجهزة العدالة الجنائية فإنها تخلق مجالا واسعا للتجارة غير المشروعة بالسلاح و فضاء مهيأ للتعاون بين الجماعات الإرهابية مع تجار السلاح في المنطقة، في ظل شساعة المنطقة و صعوبة مراقبة التحركات فيها و توفر الإمكانات المادية للجماعات الإرهابية و الإجرامية التي تفوق في بعض الأحيان الإمكانات التي تمتلكها الدولة.[1]

[1] Houenou, A Seminakpon, op.cit -p07.

الخاتمة:

لقد أوصلتنا خلاصة دراستنا هذه إلى حقيقة واحدة، هي أن التحولات المختلفة سياسيا واجتماعيا التي تجري في الوطن العربي تقترب كثيرا حسب اعتقادنا من نظرية لعبة الدومينو *[1]، التي تقتضي قواعدها أنه بسقوط القطعة الأولى فإن سقوط باقي القطع آت لامحالة، وتطبيق هذه النظرية بالتوازي مع نظرية المؤامرة له أكثر من أثر إيجابي على من يحسن استعمالهما خاصة إذا ما تعلق الأمر بأمريكا بلد المؤامرات.

وهذا بالفعل ما نشاهده على الساحة العربية التي تعرف منذ فترة زمنية عملية تفكيك وتركيب للسلطة عن طريق الثورات الاجتماعية، أو الربيع العربي الذي هو في نظرنا انقلابات شعبية أكثر منها مبادرات محلية، وذلك من أجل إعادة صياغة المنطقة عبر تغيير ليس للنظم الحاكمة فقط، بل سيمس التغيير الجغرافيا السياسية، وذلك وفق ثنائية التفكيك والتركيب .

قائمة المراجع

مزارة زهيرة، ميلود عامر ،ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال"، مجلة أفاق للعلوم، الجزائر – الجلفة، العدد 10،جانفي 2018

علي الأنصاري، الطوارق 2 الساحل المخيف، منشورات منظمة تامااينوت

فاضل ربيعي ،ما بعد الاستشراق الغزو الأمريكي للعراق و عودة الكولونيا لات البيضاء،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت:ط2007،1

مركز الصحراء للدراسات و الاستشارات: ملف "الاقتصادي": التنقيب عن النفط في موريتانيا، -http: //essahraa.net/index.php/2012-12-01-20-14/8654qq-html

شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحدي والرهانات**، مذكرة ماجيستير في
العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010.
-Stephanie E. Santos, "The Tuareg: Place and People In Self Determination", Workshop in Political
-Theory and Policy Analysis , Bloomington: Indiana University 2013,p.6- -
-stabilité politique et sécurité en Afrique de l'ouest et du nord ;service canadien du renseignement de sécurité avec le cabinet du Royaume-Uni,points saillants de la conférence,publication de la série regards sur le monde :avis d'exper,2014,pp57-58.sur le site :www.scrs-cris.gc.ca
-Edmond bernus, « Etre Toureg au Mali » politique africaine, no 47 (octobre 1992) P.27
Le sahel en crise, Question international, No58, Novembre-decembre 2012, p10.
-Sidibe,kalilou ,Security management in northen mali :criminal networks and conflict resolution mechanisms,research report,Institute of development studies,uk,August 2012,p12.
-taje,mehdi,les géopolitique de la guerre au mali, séminaire international sur la sécurité et le développement au sahel et au sahara, niger : au palais niamey, 15-16 février 2013, P03.
la force barkhane :nouvelle approche stratégique de "-Houenou, A Seminakpon,
,paix et sécurité Européenne et "sécurité et de défense de la France en Afrique
internationle,n01,2015,p04.